

خيارات التحرر من فشل كهرباء «الإخوان»

3 سنوات واليمنيون يسددون فواتير الظلام

حقاً.. الحاجة أم الاختراع.. ومثملاً
واجه الشباب قرار اللجنة الأمنية العليا
بحظر الدراجات النارية في العاصمة
بإدخال اضافات للدراجات مكنت
مالكها من العودة للعمل في شوارع
العاصمة صنعاء بدون قلق.. وكسروا
الحظر.. وها هم يعملون على مواجهة
الفقر دون أن يمنعهم أحد..



المستخدمة بواسطة الديزل واستهلاكها ما مقداره
40 لتر ديزل فقط لوي ما يقارب الـ 40 معاداً..

وأشار إلى أن اعتماد المزارعين على الطاقة البديلة
سيقلص من حجم النفقات التي تقدمها الحكومة
كدعم للديزل، كما ستقلص من حجم النفقات
التي يقدمها المزارع من أجل شراء وري مزروعاته
وبالتالي ستتحسن معيشته الحياتية..

وفي ظل توافر هذا الخيار البديل يظل الظلام
يخيم على مدن وقرى اليمن والجميع يعتقدون
أن بإمكان سميع أو الإخوان حل مشكلة انقطاعات
الكهرباء في اليمن..

سنة واحدة مما تنفقه كدعم للمشتقات النفطية
لإنشاء مصنع لإنتاج الألواح الشمسية.. مشيراً إلى أن
المواد الخام متوافرة بكثرة في اليمن وعلى وجه
الخصوص في الربع الخالي..

وأوضح أن هناك 55 ألف بنر ارتوازية تعتمد كلياً
على مادة الديزل لضخ المياه لري المزروعات وأنه
بالإمكان دعم اصحابها باستخدام الطاقة الشمسية..

وتحدث عن نجاح تجربة كلية الزراعة في احلال
الألواح الشمسية كبديل للديزل لري مزروعاتها
ومنها المزرعة في منطقة الزاهر بالحديدة والتي
أثبتت توفير أكثر من 80% من نسبة كلفة الطاقة

المواطنين على تسديد الفواتير وبمبالغ باهظة
لكهرباء لا يأتي منها إلا الظلام والظلم في فرض
التسعيرة المبالغ فيها.. اتجاه المواطنين إلى الألواح
الشمسية لتوليد الطاقة في تزايد كبير خصوصاً في
الريف.. خصوصاً بعد أن وجد الناس أنفسهم ينفقون
أموالاً باهظة مقابل الحصول على طاقة غير مضمونة
حتى الذين اشتروا مولدات للتحرر من ظلم كهرباء
سميع.. وجدوا أنفسهم في مأزق جديد بسبب عدم
توافر الديزل أو البترول.. هذا في الوقت الذي تمثل
الألواح الشمسية بديلاً آمناً وغير مكلف..

من جانبه دعا الدكتور عبدالله ناصر استاذ بكلية
الزراعة بجامعة صنعاء الحكومة الى تخصيص دعم

في صعدة الذي حل مشكلة الديزل بالاعتماد الكلي
على توفير الطاقة من الألواح الشمسية..
وهناك تجارب فردية على مستوى المنازل بدأت
تعالج مشكلة الانطفاء الكهربائي وغرابات سميع
بالاعتماد على الألواح الشمسية.. حيث أفاد أحد
المواطنين انه اصبح في غنى عن كهرباء سميع
وصار بفضل الألواح الشمسية يشاهد التلفزيون
ويتابع الأخبار بالانترنت وصار بإمكان الأولاد مذاكرة
دروسهم دون قلق..

موضحاً أن الألواح الشمسية تؤدي المهمة أكثر من
كهرباء سميع التي اصبحت في حكم المعدوم، ولا
يتم توفيرها إلا لساعة أو ساعتين كمبرر لإجبار

ولمواجهة مشكلة الكهرباء نجد أن الخيارات التي
طرحها وزير الكهرباء الإخواني سميع فشلت وازداد
الوضع سوءاً.. ولم تبدد الظلام كل الأوهام التي
اطلقها ليمني الناس بها كذباً.. سواءً من الطاقة
بالفحم أو الطاقة المشتراة أو الطاقة الانبثابية أو
توليد الطاقة من الرياح.. أو الطاقة الذرية أو غيرها..
ولذا فلا خيار أمام الجميع إلا الاعتماد على الطاقة
البديلة باستخدام الألواح الشمسية فهذا الخيار
لا يجب أن يكون مؤقتاً بل حلاً متقدماً ودائماً للأسر
وللمزارعين والصناعات الانتاجية والورش وغيرها
فهناك تجارب ناجحة بدأت تلتف الاهتمام والانتباه
وتعطي ثمارها.. أنموذج تجربة أحد مالكي المزارع

وتستمر المعاناة.. لأكثر من 12 ساعة يومياً

في توفير البدائل الفاعلة لمعالجة هذه المشكلة، وما يترتب على ذلك من خسائر
مادية وبشرية مستمرة حتى وصلت الامور إلى حد توقف وحدات تقديم الرعاية
الخاصة للمرضى في المستشفيات كوحدة غسيل الكلى.. وأتهم مجلس النواب
الحكومة بالعجز عن التصدي لعمليات تخريب أبراج الكهرباء وخطوط النفط
على رغم معرفتها بهوية منفذها.

ويبلغ إجمالي القدرة الإسمية لمحطات الكهرباء في اليمن 1261 ميغاوات
والقدرة الفعلية 765 ميغاوات وبفقد 496 ميغاوات، بخلاف عقود شراء الطاقة
من القطاع الخاص والتي تقارب 600 ميغاوات.

وتملك وزارة الكهرباء، ثلاث محطات بخارية بقدرة إسمية 495 ميغاوات و14
محطة تعمل بالديزل بقدرة إسمية 425,3 ميغاوات.

20 ساعة يومياً.

ويفاقم من صعوبة يوم اليمينيين تزامن أزمة الكهرباء مع أزمة خانقة في
المشتقات النفطية ونقص حاد في إمدادات المياه، مما زاد من غضب واحتقان
اليمنيين ضد الحكومة التي تتراأسها أحزاب اللقاء المشترك.

ويخشى اليمنيون أن تستمر معاناتهم اليومية بسبب انقطاع الكهرباء في شهر
رمضان المبارك، على الرغم من توجيهات الرئيس عبد ربه منصور هادي للحكومة
وخاصة وزارة المالية بتوفير المشتقات النفطية وما يلزم من التغطية المالية
الخاصة بالدعم لمدة أربعة أشهر.

وحمل مجلس النواب في تقرير له الحكومة مسئولية "الفشل في توفير الطاقة
الكهربائية سواء للاستهلاك المنزلي أو التجاري أو الصناعي أو الخدمي، والفشل

"الميثاق" - خاص

بات انقطاع التيار الكهربائي لأكثر من 12 ساعة يومياً، مظهراً اعتيادياً في
حياة المواطنين، على الرغم مما يشكله من معاناة وخاصة في المناطق الحارة
في فصل الصيف.

وتنطفئ الكهرباء بشكل مبرمج لفترة تتراوح بين أربع وخمس ساعات، لتعود
بعدها لثلاث أو أربع ساعات، ثم تعاود الكثرة من جديد، وذلك للشهر الثالث
على التوالي.

ويزداد الوضع سوءاً عندما يتعرض خط نقل الكهرباء مأرب- صنعاء لاعتداءات
تخريبية، إذ تخرج محطة مأرب الغازية بقدرة 340,5 ميغاوات عن الخدمة
كليا، لتعرق العاصمة صنعاء والعديد من المدن الرئيسية في الظلام لأكثر من

منظمة هيومن رايتس:

نطالب اليمن بمحاسبة المتاجرين بالبشر



قالت منظمة هيومن رايتس ووتش إن يمينيين
قاموا باحتجاز مهاجرين أفارقة في معسكرات،
مع تعذيبهم لابتزاز أموال من ذويهم، بتواطؤ من
مسؤولين محليين. في بعض الأحيان ينتهي التعذيب
بوفاة الضحية.. وطالبت الحكومة اليمنية بفتح تحقيق
جاد مع المتاجرين بالبشر وأفراد أمن متورطين في
الانتهاكات، حسب المنظمة.

ماجد عبد الحميد

على أسئلة أرسلتها للوزارة في أبريل.. أكدت الوزارة على تصميم الجيش على استهداف معسكرات
التعذيب التي توصل إليها، لكن نفت الوزارة أي تواطؤ من مسؤولين حكوميين، بما في ذلك الضباط
عند النقاط الأمنية، مع المتاجرين بالأشخاص. كما ذكرت الوزارة أنه لم يتم التحقيق مع أي مسؤولين
بناءً على اتهامات بالتواطؤ مع المتاجرين.

وقالت المنظمة إن مسؤولي حدود سعودي قد تواطأوا في انتهاك حقوق المهاجرين، عن طريق
استيقاف عابري الحدود وتسليمهم إلى متاجرين من حرض.
ودعت هيومن رايتس الحكومة اليمنية لوضع استراتيجية شاملة لإغلاق المعسكرات التي يقوم
فيها المتاجرون بالبشر باحتجاز مهاجرين والإساءة إليهم.
وطالبت المنظمة الدول المانحة بدعوة اليمن إلى إغلاق جميع الأماكن المدارة بالمخالفة للقانون
في احتجاز المهاجرين.

وقال إريك غولدستين: "على اليمن أو يظهر أي قدر من التسامح مع المتاجرين بالبشر الذين
يمارسون التعذيب مقابل الربح، ومع من يساعدونهم".

يذكر لوقف الاتجار، متهماً مسؤولين بتحذير المتاجرين من المداهمات.
وأجرت منظمة هيومن رايتس ووتش مقابلات مع 18 مهاجراً من الذكور، و10 من المتاجرين
والمهربين، ووصف المهاجرون معاملة مروعة يتعرضون لها في المعسكرات..
وقال عمال إغاثة لهيومن رايتس إنهم لاحظوا دلائل الإساءة على مهاجرين، تتفق مع رواياتهم
عن قيام متاجرين بتعذيبهم..

ونقلت هيومن رايتس عن مهاجرين القول: إن ذويهم وأصدقائهم دعوا فديات لتحريرهم تتراوح
بين 1300 إلى 200 دولار أمريكي.. وقال متاجر مختص بالتفاوض على الفدية إنه كثيراً ما يتمكن
من الحصول على 1300 دولار مقابل المهاجر الواحد.

يقوم المتاجرون الذين ينقلون يمينيين وأفارقة بدفع رشاوى لتمريضهم من نقاط التفتيش في
المناطق الحدودية.
ووفقاً للمنظمة فقد قام متاجرون ومهربون بتزويد هيومن رايتس بأسماء مسؤولين، قالوا إنهم
متواطئون في الاتجار.. وذكرت المنظمة أنها تلقت في 20 مايو رسالة من وزارة الدفاع تضمنت ردوداً

وذكرت هيومن رايتس في تقرير حديث أن بلدة حرض الحدودية، يوجد بها عدد من المعسكرات،
ونقاط التفتيش، تسمح لصناعة الاتجار بالبشر بالازدهار.

وقال إريك غولدستين، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: "يقوم متاجرون
باحتجاز مهاجرين أفارقة في معسكرات للتعذيب لابتزاز أموال من عائلاتهم الفقيرة إلى حد مؤلم.
وعندما ترى متاجرين يسوقون الناس على الملا إلى شاحنات في قلب حرض، فإنك تدرك أن السلطات
تغض الطرف". موضحاً أن البرلمان اليمني سوف يناقش في الأسابيع المقبلة مشروع قانون لمكافحة
الاتجار في البشر يمكنه تعزيز حماية المهاجرين وتسهيل ملاحقة المتاجرين والمتواطئين.. متمنياً
أن يتفق القانون المقترح مع المعايير الدولية بتجريم الاتجار في البشر.

مشيراً إلى أن المتاجرين قاموا بتشييد المعسكرات في السنوات الأخيرة، وبأسرون المهاجرين عند
وصولهم بالقوارب إلى الساحل، أو "يشترونهم" من مهربين، ويتقاضون رسوماً من المهاجرين مقابل
وعد بتوصيلهم إلى السعودية أو غيرها من بلدان الخليج.
وقال: إنه وفيما عدا بعض المداهمات التي قامت بها الحكومة في 2013م لم تفعل السلطات ما